

## تقرير

## زاسبيكين: لبنان سيواجه عقوبات واشنطن موحداً توازن الرعب بين حزب الله وإسرائيل يمنع الحرب

الطرفين، أما الشق الثاني فهو عن دور السعودية في سوريا والمنطقة. هل تعمل روسيا على وساطة بين سوريا والسعودية؟ «لا داعي للوساطة، هل تحتاج سوريا ولبنان إلى وساطة؟ لا حاجة»، يجيب السفير. خلال زيارة ملك السعودية لموسكو، باتت مواقف المملكة واضحة: مع استانا، مع الحل السياسي، والتراجع عن مطلب إسقاط النظام السوري» ورحيل الرئيس بشار الأسد. «مشكلة السعودية الوحيدة هي إيران». وبحسب الدبلوماسي الروسي الأول في بيروت، السعودية تطالب بوقف التوسع الإيراني وإخراج إيران من سوريا. أما بالنسبة إلى روسيا، فالحرب على الإرهاب لا تزال مستمرة في سوريا، وإيران حليفة سوريا وتساعد في مكافحة الإرهاب. هم أخرجوا سوريا من الجامعة العربية وأرادوا إسقاط النظام، فماذا ينتظرون من الأسد غير أن يلجأ إلى دعم حلفائه في روسيا وإيران؟ نحن كنا نتعاون عسكرياً مع الجيش السوري منذ القرن الماضي، فهل توقعوا أن نتراجع في سوريا؟ بعدما دخل الإرهاب وأحدثوا فوضى في البلاد، هذا الدعم زاد إلى حد كبير». ويضيف: «إذا كانت السعودية ترى التصعيد الأميركي ضد إيران، فلماذا ستخفف من عدائيتها؟ المشكلة في الموقف الأميركي».

المواقف الأميركية التصعيدية لا تقف عند حدود إيران، بل تنسحب على أزمة السفارات مع روسيا وإلى أوكرانيا، و«الصراع المقبل في البلقان وأوروبا الشرقية»، يقول زاسبيكين. فحكومة كيف الأوكرانية، «تحاول الوصول إلى الحدود الشرقية مع روسيا لحصار حلفائنا. إنها حكومة نازية. يقتلون الناس ويهجرهم من بيوتهم. روسيا وأوكرانيا كانتا دائماً شعباً واحداً، إلا أن أميركا نجحت في إقناع جزء من الأوكرانيين بالعداء لروسيا، لكن هذا سينتهي قريباً». يتخوف السفير الروسي من أن «هذا الصراع وغيره،

الجانبيين في حال الحرب، والجميع يراجعون حساباتهم»، ويضيف: «هل تقوم إسرائيل بما يتمناه العرب من حرب على لبنان وسوريا؟ لا أعتقد». ومن لبنان إلى سوريا، يبدي السفير ارتياحاً كبيراً للوضع العسكري والسياسي في الميدان السوري. ولو أن أميركا بحسب معلوماته لا تزال تراهن على المجموعات الإرهابية، إلا أن مسار الأحداث يعكس انتصاراً كبيراً لسوريا وروسيا وحلفائهما على قوى الإرهاب. الحديث عن سوريا يوصل إلى زيارة الملك سلمان لموسكو. الزيارة لها شقان، الأول هو علاقات المصالح الاقتصادية والتجارية بين

تعاين من العقوبات، ومع ذلك لا يمكن أن تجربنا الضغوط على تغيير مواقفنا المبدئية»، يقول زاسبيكين، «بالعكس، نحن نزداد إصراراً على المواجهة». يدرك ممثل روسيا في لبنان أن «العقوبات لا تستهدف حزب الله وحده، وإنما الشعب اللبناني بأكمله». كيف يمكن المواجهة؟ يقتنع زاسبيكين بأن «الحل هو مواجهة العقوبات والضغوط الأميركية بالوحدة الداخلية اللبنانية، على المستوى السياسي وعلى المستوى الشعبي، لأنهم يريدون من هذه العقوبات أن يقسموا اللبنانيين، والرّد هو بالوحدة. أنا أعتقد بأن اللقاء الثلاثي (في دارة الوزير وليد جنبلاط في كليمنصو) أمر جيد، وفي سياق الوحدة لمواجهة المقبل من الأخطار، ولا أظن بأن أي من القوى السياسية سينخرط في هذا التصعيد إلى جانب الأميركيين. نحن على ثقة بأن هذا الضغط سيفشل». ماذا عن التهديد بالحرب الإسرائيلية؟ بما يملكه زاسبيكين من معلومات، فإن التصعيد والتهديد واحتمالات الحرب، تقابلها مفاوضات تجري في المنطقة. وبالتالي، «توازن الرعب بين إسرائيل وحزب الله يضبط الحرب بشكل أو بآخر. ستحدث خسائر في

لقاء كليمنصو جيد  
ويأتي في سياق  
الوحدة لمواجهة  
الأخطار المقبلة

مشكلة السعودية الوحيدة هي إيران (مروان طحطح)



السفير الروسي الكسندر زاسبيكين مقتنم بأن العقوبات الأميركية على لبنان لن تحقق أهدافها. وأن توازن الرعب بين حزب الله وإسرائيل يمنع حصول الحرب رغم التهديدات. آثار روسيا. فمصممة على إكمال الحرب ضد الإرهاب في سوريا وعلى الحفاظ على مصالحها في أوكرانيا

## فراس الشوفي

الطقس الخريفي يُتعبد صدر السفير الروسي في بيروت الكسندر زاسبيكين. ومع ذلك، لا يكاد زاسبيكين يودع ضيفاً حتى يستقبل آخر من دون «رحمة». سياسيون وإعلاميون وأصدقاء، وزوّار «جدد» يستشعرون «الموسم الروسي» في بلاد الأرز. التطوّرات في المنطقة ولبنان، تترك الدبلوماسية المخضرم أمام سيل من الأسئلة والتوقعات. وبلا شك، فإن التصعيد الأميركي - الإسرائيلي - السعودي ضد لبنان وسوريا، ينعكس ترقباً لتطورات الأيام المقبلة، في ظل الدور الروسي المتعاظم في سوريا ولبنان، وتساعد المواجهة بين روسيا وأميركا، وزيارة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز لموسكو الأسبوع الماضي بالنسبة إلى زاسبيكين، فإن العقوبات الأميركية ضد حزب الله والتصعيد المترافق ضد إيران تضع لبنان في عين العاصفة. لكن السفير مقتنم بأن العقوبات لن تهزم حزب الله أو تجبره على تغيير موقفه السياسي. (روسيا

أكثر. والسلطة السياسية في لبنان لم تزود الجيش بالتمويل اللازم لشراء أسلحة ومعدات (وهذا الأمر لا يحتاج إلى مبالغ خيالية كما يُشاع)، ولا باتفاقات دولية تتيح له تنويع مصادر التسليح. ولا بد من التذكير مرة جديدة بأن بلداناً أخرى، كروسيا والصين وغيرهما، مستعدة لتقديم سلاح للجيش اللبناني، سواء كهبات أو ضمن صفقات تجارية، تمنح الجانب اللبناني نوعية من الأسلحة والذخائر أفضل بما لا يُقاس من تلك التي يقدمها الأميركيون، وبأسعار أقل. لكن السلطة تخضع للابتزاز الأميركي بقطع المساعدات عن الجيش اللبناني إذا دخل في شراكات مع دول لا ترضى عنها واشنطن.

وتجدر الإشارة إلى أن الجيش تسلّم قبل أيام طائرتي «سوبر توكانو» هبة من الأميركيين. وهذه الطائرات هي نسخة مطوّرة من طائرة «توكانو» البرازيلية، التي تُستخدم في دوريات حرس الحدود وملاحقة المهربين. أما النسخة الحديثة، التي حصل لبنان على اثنتين منها، فمنحت الولايات المتحدة حق تطويرها إلى شركة «البيت» الإسرائيلية. وهذه الشركة تنتج كمبيوتر الطائرة وشاشات العرض ونظام الملاحة ونظام تخزين المعلومات، أي «عقل الطائرة». ويذهب قسم كبير من ثمن الطائرة إلى الشركة الإسرائيلية. ولم يُعرف بعد من سيتولى صيانة الطائرتين اللتين تسلمهما الجيش، وكيف سيتم تجاوز «عقدة» أن الشركة نفسها تتولى هذا الأمر عادة، ورغم أن «الأخبار» نشرت هذه المعلومات أكثر من مرة (راجع عدد «الأخبار» يوم 2 أيلول 2016)، إلا أن أي موقف رسمي لبناني لم يصدر للتعليق على هذا الأمر الخطير.

(الأخبار)

## المشهد السياسي

## أول تراخيص «التنقيب» واعتراضات وزارية على المجلس الاقتصادي الاجتماعي

المناقصة وتوجّه إليه التهم، على غرار ما يحصل مؤخراً في وزارات أخرى. كذلك قرّر مجلس الوزراء التمديد لشركتين من مقدمي الخدمات في الكهرباء، الأولى هي شركة BUS في منطقة جبل لبنان الشمالي ومناطق والشمال، وشركة KVA في مناطق بيروت والبقاع، العاملتين في مجال مقدمي الخدمات في الطاقة الكهربائية لغاية 2021/12/31. لكن لم يتم التمديد للشركة المعنية في جنوب بيروت والجنوب، من دون أن تتضح الأسباب. وطلبت الحكومة من وزارة الطاقة والمياه إيجاد الحلول المناسبة لهاتين المنطقتين مع الشركة الملتزمة، وإلا طرح مناقصة وفقاً للأصول. كذلك أقرت الحكومة «قانون حماية الأبنية التراثية والأثرية في لبنان»، وأحيل على مجلس النواب، فيما أكد الوزير جبران باسيل أنه «سيواجه هذا القانون في المجلس النيابي».

(الأخبار)

أن الأسماء تم اختيارها من قبل الجهات التي يمثلونها، لم يعلن المشنوق أسباب اعتراضه. وجاء اعتراض كيدانيان بسبب التغييرات الحاصلة في الأسماء بعد أن كان حزب الطاشناق قد قدّم أسماء ممثلين عنه، واعتراض فنيانوس بسبب اختيار أحد الأسماء ممثلاً عن تيار المردة من دون مراجعة التيار. وفي سياق آخر، أكد فنيانوس أمام مجلس الوزراء أنه ينوي إجراء مناقصة التجهيزات الأمنية المخصصة لمطار بيروت. وطالب مجلس الوزراء مجتمعاً باتخاذ قرار حول مواصفات الشركات المؤهلة للدخول في هذه المناقصة. وكان ردّ غالبية الوزراء أن الأفضل هو حصر المناقصة لأنها تحمل شقاً أمنياً، ولا يمكن السماح لأي كان بالمشاركة فيها، فما كان من وزير الأشغال إلا أن طالب بتكليفه بالأمر رسمياً، حتى لا يحتمل لاحقاً مسؤولية حصر

وفيما أقرّ مجلس الوزراء أمس بند تمويل الانتخابات النيابية كما اقترحه الوزير نهاد المشنوق، أقرت الحكومة أيضاً تعيين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو مجلس استشاري مؤلف من 71 عضواً ممثلين عن غالبية الهيئات الاقتصادية والاجتماعية الرسمية في البلاد. إلا أنه رغم الاتفاق على دور هذا المجلس، سجل أربعة وزراء اعتراضاتهم على الأسماء، هم علي قانصو، نهاد المشنوق، يوسف فنيانوس وأوادييس كيدانيان. وعلى غرار «التخصيص» في موسم التعيينات، لم يتم توزيع أسماء أعضاء المجلس على الوزراء إلا قبل 12 ساعة، خلافاً للأصول التي تقضي بإبلاغ الوزراء قبل 48 ساعة على الأقل، وفي حين أكد قانصو أن اعتراضه سببه أن توزيع الأسماء في المجلس جاء على خلفية مذهبية وطائفية في مقابل ذريعة الحكومة

بعد طول انتظار، أعلن وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل، أمس، إقفال دورة التراخيص الأولى للتنقيب عن النفط. وكشف أبي خليل في مؤتمر صحفي أن «هيئة إدارة قطاع البترول ستقيم العروض وستحيلها على مجلس الوزراء ليتم الأخذ بها، إذا كانت لمصلحة لبنان»، مشيراً إلى أن «القانون اللبناني نصّ على إنشاء سجل بترولي يسجل فيه من هم أصحاب الحقوق وأصحاب المصالح». وأكد وزير الطاقة أن «سعر النفط لا يؤثر على حصة الدولة، إنما على ميزانية الشركات، وأن أفضل الطلبات ستحال إلى مجلس الوزراء ليتم الأخذ بها»، مشدداً على أن «العقد منشور في الجريدة الرسمية ولا يوجد أي أمر مبهم أو سري». وبدأ لافتاً تأكيد أبي خليل أن «صلاحيات الوزير في هذا القطاع أقل من صلاحياته في أي قطاع آخر، وقد تم التنازل عن الصلاحيات لصالح مجلس الوزراء».

## وقعين

سواء كانت المواقع المقترحة بالقرب من دير عمار والزهراني أو بعيدة عنها، فإذا كانت الأرض تستوفي الشروط والمعايير الفنية يرفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتأمين استعمال الأرض المقترحة».

وكانت إدارة المناقصات، عند إطلاق استدرج العروض، قد أشارت إلى هذه الالتباسات في دفتر الشروط، موضحة أن «إدارة المناقصات تنفذ قرار مجلس الوزراء رقم 3 تاريخ 2017/9/14، الصادر بصيغة التأكيد بإطلاق استدرج العروض، وهي بالتالي غير مسؤولة عن أي التباس أو غموض أو عدم وضوح أو تناقض في نصوص دفتر الشروط الخاص بالصفقة والذي يعتبر مشروع العقد جزءاً لا يتجزأ منه، وما قد ينتج من ذلك. كما أن إدارة المناقصات غير مسؤولة عما تضمنته النصوص المشار إليها من مخالفات لقانون المحاسبة العمومية والنظام المالي لمؤسسة كهرباء لبنان وإخلال بحقوق الدولة اللبنانية وما قد ينتج من ذلك».